

قراءة سوسيولوجية في النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي

رمضان شحادة* د.نبال الجوراني**

(الإيداع: 7 كانون الأول 2022، القبول: 3 كانون الثاني 2023)

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة الجريمة من خلال التعرف على العوامل والأسباب المؤدية للسلوك الإجرامي، ففي كل مرحلة تاريخية تم تفسير السلوك الإجرامي من قبل علماء الإجرام تفسيراً ينطلق من الإطار العام للتفكير السائد في تلك المرحلة، كما يهدف إلى التعرف على النظريات التي تناولت هذه الظاهرة، وما جاء بها أصحابها من نتائج أسهمت في إغناء الفكر وساعدت في فهم السلوك الإجرامي وأسبابه، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من شأنها أن تسهم في توضيح مجموعة العوامل الداخلية والخارجية التي من الممكن أن تسهم مجتمعة أو كل على حدة في ارتكاب السلوك الإجرامي.

الكلمات المفتاحية: الجريمة _ السلوك الاجرامي _ المدارس والنظريات المفسرة للسلوك الاجرامي.

*طالب دراسات عليا - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة تشرين

**عضو هيئة تدريسية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة تشرين.

Sociological Reading in The Theories Explaining Criminal Behavior

Ramadan Shehadeh*

Dr. Nibal Al-Jourani **

(Received: 7 December 2022, Accepted: 3 January 2023)

Abstract:

This research aims to study the phenomenon of crime by identifying the factors and causes leading to criminal behavior., and the findings of its authors that contributed to the enrichment of thought and helped in understanding criminal behavior and its causes.

key words: Crime – criminal behavior – schools and theories explaining criminal behavior.

*Postgraduate student – Faculty of Arts and Humanities at Tishreen University.

**faculty member at Tishreen University / Faculty of Arts and Human Sciences

1-مقدمة:

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية يرتبط وجودها بوجود المجتمعات، فمتى وجدت المجتمعات وجد الأفراد برغباتهم وأهوائهم وأهدافهم المختلفة التي قد تتضارب وتتعارض أحياناً، مما يجعل البعض يرى في الاعتداء على الآخرين سبيلاً لتحقيق أهدافه الخاصة، فالجريمة قديمة قدم الوجود الإنساني، وعبر مراحل التاريخ لم تفلح الجهود الإنسانية في القضاء عليها أو حتى الحد منها، وتتبع خطورة الجريمة من مناهضتها للمشاعر الإنسانية وأضرارها بالمصالح العامة والخاصة للأفراد وما تتكبدته المجتمعات بسببها من خسائر مادية ومعنوية.

وبالتالي فإن موضوع السلوك الإجرامي من أهم المواضيع، ونحن عندما نتحدث عن السلوك الإجرامي وما يمثله من تعقيد في جذوره ومن تباين في تجلياته بشكل غير مستقر، فنحن غير ملزمين بنظريات علم الإجرام التي لا حصر لها، وإنما غرضنا أن نربط السلوك الإجرامي ببعض النظريات العلمية التي تراعي العوامل الداخلية والخارجية للمجرم، وإذا كان السلوك الإجرامي يمثل صراعاً نفسياً، اجتماعياً، بل وحتى بيولوجياً (عضوياً) لصاحبه، فالوصول إلى استجلاء هذه العوامل المتشابهة والمتفاعلة فيما بينها يصبح أمراً صعباً، هذه الطبيعة المركبة للسلوك الإجرامي يجعلنا نركز على جذور السلوك الإجرامي على ضوء النظريات العلمية التي تساعد على الاقتراب من فهم السلوك الإجرامي وبالتالي رسم طرق الوقاية منه.

ضمن هذا السياق، فالفكر الإنساني كان دائماً يطرح السؤال التالي: ماهي الجريمة؟ ولماذا نجرم؟ والحقيقة أنه لا يوجد معادلة واحدة تفسر السلوك الإجرامي، بل تتعاضد عدة علوم إنسانية وتتدخل لتفسير الظاهرة الإجرامية، وهكذا يتميز البحث الراهن بإشكالية بحثية تدور حول العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية الخاصة بالفرد وعلاقتها بالجريمة، وعلى هذا الأساس تتجلى معالم الإشكالية في تساؤل رئيسي هو:

هل الجريمة نتيجة حتمية في الإنسان أم أنها نتيجة ظروف اجتماعية، واقتصادية أو نتيجة اختلالات وراثية؟

هل ترتبط ظاهرة الجريمة بالظروف النفسية للمجرم؟

انطلاقاً من الإحساس بأهمية وخطورة هذه المشكلة، فقد وضعها العلماء والمفكرون في العلوم الاجتماعية والقانونية موضع الاهتمام والبحث إدراكاً منهم للمسؤولية الأخلاقية والعلمية الملقاة عليهم في تشخيص ملامح وأبعاد السلوك الإجرامي وأسبابه والعوامل المفسرة له، تيسيراً لعملية الفهم والتفسير لطبيعة هذه الموجهات وإمكانية وضع خطط لمواجهةها بأساليب مدروسة. ويأتي هذا البحث في إطار تلك الجهود في محاولة قصدنا منها الإفادة النظرية في مجال علم الإجرام، والوقوف على أخطر الظواهر الاجتماعية ألا وهي الجريمة.

2-الهدف من البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1-محاولة التعرف على العوامل التي تدفع الإنسان ليكون مجرماً.

2- محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين الجريمة والأبعاد البيولوجية.

3-معرفة الأسباب الاجتماعية التي تجعل الشخص يسلك سلوكاً إجرامياً عند أنصار المدرسة الاجتماعية.

4-التعرف على العوامل النفسية التي تجعل الشخص يعود إلى الجريمة وفق المنظور النفسي.

وفي دراستنا للسلوك الإجرامي والعوامل المؤثرة فيه، سنتبع المنهج التاريخي لأنه "يستند إلى أساس أن الحياة عامة سلسلة متصلة الحلقات يتصل ماضيها بحاضرها ومستقبلها، ولا يمكن فهم ظواهرها الراهنة والمستقبلية إلا بوساطة فهم تطورها التاريخي.

وسيستند البحث أيضاً على طريقة المقارنة لمعرفة نقاط التقاء واختلاف الاتجاهات الرئيسية في تفسير ظاهرة الجريمة في فترات تاريخية مختلفة.

3- مواد وطرائق البحث:

3-1 الدراسات المرجعية:

1- العيسوي، عبد الرحمن، سيكولوجية الانحراف والجنوح والجريمة، 2001.

تعد هذه الدراسة من الدراسات العلمية الميدانية التي أجريت على عينة من الشباب، ولقد اشتملت عينة الدراسة على نحو 320 شابا شملت حوالي 110 من الأحداث الجانحين وعلى حوالي 200 تلميذ من تلاميذ إحدى المدارس الثانوية.

حاولت هذه الدراسة البحث عن العوامل التي تدفع هؤلاء الشباب إلى الجنوح والانحراف وقامت بطرح مجموعة من التساؤلات، هل للعوامل الاجتماعية التي يعيشها الفرد والضغوط النفسية والصحية دوراً في الجنوح، أم إن للعوامل الاقتصادية والفقر بالإضافة إلى انخفاض المستوى المعيشي له الدور الأكبر في جنوح هؤلاء الشباب.

ولقد توصلت الدراسة في النهاية إلى جملة من العوامل المتداخلة، والتي تلعب سوية دوراً مؤثراً في الجنوح والانحراف.

من أهم هذه العوامل:

- إن معظم هؤلاء الشباب المنحرفين إنما يعانون من ضغوط نفسية كبيرة في الأسرة نتيجة الظروف السلبية المحيطة بهم، هذه الظروف تتمثل في ضعف العلاقات الأسرية التي تحيط بهم ضمن الأسرة، بين الأب والأم، وبين كل منهما وبين الأولاد، بالإضافة إلى مشاكل أخرى تتمثل في فقدان أحد الوالدين لأسباب مختلفة أو نتيجة لحالات الطلاق.

2- زريقات، مراد، العوامل الاجتماعية للانحراف قراءة سوسيولوجية، 2007.

من أهم أهداف هذه الدراسة العمل على تحديد العوامل الاجتماعية للانحراف، وذلك من خلال تبين أبرز نظريات علم اجتماع الجريمة التي حاولت تفسير عوامل الانحراف كنمط من أنماط السلوك الإجرامي من خلال أبعاده الاجتماعية. كما هدفت إلى محاولة استعراض أبرز الحلول والمقترحات التي من شأنها التخفيف من ظاهرة الجريمة والانحراف.

فقد بينت من خلال تناولها للاتجاه الوظيفي البنائي أن اختلاف التنظيم الاجتماعي وغياب التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد الذين تجمعهم أهداف مشتركة قد يقود في الغالب إلى اضطراب وظائف المجتمع، وإلى حالة من التفتك الاجتماعي التي تؤدي بدورها إلى فقدان المعايير والقواعد الاجتماعية، والتي قد تؤدي إلى دخول المجتمع في الحالة الأنوميا أي اللامعيارية، وهي الحالة التي تفقد المعايير الاجتماعية السائدة في مجتمع ما فعاليتها في ضبط سلوك الأفراد، وتنظيم سلوكهم لتحقيق القدر المطلوب من التوافق الاجتماعي.

انتهى هذا البحث إلى التأكيد على دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في وقوع الجريمة دون أن تعطي العوامل الأخرى الحق الكافي في تفسير الجريمة كالعوامل العضوية والنفسية وأثرهما في حدوث السلوك الإجرامي.

كما أن للعوامل الاقتصادية وانخفاض دخل الأسرة دوراً مؤثراً في عملية الانحراف، وقد بينت الدراسة أن الظروف الاقتصادية السيئة التي يعيشها هؤلاء الأحداث قد يكون سبباً في الجريمة.

3-Cyri, burt, the young delinquent of London ,1961.

أجريت هذه الدراسة في مدينة لندن حول الحدث الجانح واستغرقت مدة عشر سنوات وكان هدفها الكشف عن عوامل الجنوح ووضع خطة لعلاجها وقام بصياغة فرضية بحثه على النحو التالي:

- إن عوامل الجنوح متعددة منها البيولوجية والاجتماعية والنفسية وهي عوامل متفاعلة وفي حالة ديناميكية متكاملة. وقد تألفت عينة البحث من (200 حالة من الذكور والإناث) من الذين أحيلوا إلى محكمة الأحداث وإلى هيئات العناية بالطفولة

والأحداث واستخدم الباحث منهج دراسة الحالة حيث اهتم بماضي وحاضر ومستقبل الحدث وانتقى المعلومات من مصادر عديدة هي الآباء، والأمهات، وأصحاب العمل، والمؤسسات، والمحكمة، والنوادي، والمستشفيات.

من النتائج التي توصلت إليها الدراسة وبينت أن عوامل الجنوح متعددة، وأن أهم هذه العوامل تتمثل في الظروف البيئية، والرفاق، وعدم الاستقرار العاطفي. إضافة إلى الظروف الداخلية في البيت المتمثلة بالفقر، والعلاقات العائلية الناقصة، والتربية الخاطئة، والبيت الفاسد. ومن خلال نتائج هذه الدراسة نلاحظ وجود جملة من العوامل تؤدي متجمعة إلى الجنوح وإن اختلف دور كل منها حسب تأثيره، إذن فالجنوح هو نتاج جملة من العوامل وإن اختلف تأثير أحدها عن الآخر.

التعقيب على الدراسات السابقة:

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة أنه يعمل على تبيان أهمية ودور كل من العوامل النفسية والعضوية والاجتماعية في حدوث السلوك الإجرامية، إذ أنها تنظر للجريمة من كونها ظاهرة معقدة مركبة تتفاعل في حدوثها مجموعة من العوامل الفردية والعوامل الاجتماعية وتسهم معاً في حدوث الفعل الإجرامي، فهذا البحث يسعى للوصول إلى ما يسمى بالتفسير التكاملية للظاهرة الإجرامية، تلك التفسير الذي ينظر للجريمة على أنها نتاج جملة العوامل العضوية، والنفسية، والاجتماعية معاً، مع الأخذ بعين الاعتبار احتمال أن يؤدي عاملاً من هذه العوامل دوراً أكبر في حدوثها من بقية العوامل الأخرى. فقد يكون لأي من العوامل الاجتماعية كالفقر مثلاً الدور الأبرز في حدوث الجريمة.

3-2: الإطار النظري للنظريات المفسرة للجريمة

3-2-3-1 النظريات البيولوجية (العضوية) المفسرة للجريمة:

أولاً- نظرية سيزار لومبروزو (Cesare Lombroso) (1836-1909):

يعد لومبروزو أول من نبه أذهان الباحثين في علم الإجرام إلى دراسة شخصية المجرم على أساس علمي سليم، ووضع لومبروزو نظرية التي ضمنها في كتابه الشهير عن الرجل المجرم الذي أصدره في سنة 1876، و يرى لومبروزو أن المجرم يتميز عن غيره بصفات خاصة عضوية، فقد لاحظ أن للمجرم ملامح خاصة تظهر في عدم انتظام جمجمته و كثافة الشعر في رأسه و جسمه و ضيق في جبهته و ضخامة فككية و طول أذنيه أو قصرهما و عدم انتظام أسنانه و فرطحة أنفه و طول أطرافه من خلال تشريح جثة مجرم خطير، إضافة إلى ذلك فإن لومبروزو يرى تمييز المجرمين بصفات أهمها، كثرة وجود الوشم الذي يضعها المجرمون على أجسامهم، و ضعف إحساسهم بالألم، و غلظة قلوبهم، و قلة شعورهم بالخجل، و انتهى من دراساته إلى القول بأن المجرم شخص مغلوب على أمره، لأنه مجرم بالفطرة في نظره (الستار، 1985).

لقد مال لومبروزو إلى اعتماد تصنيف سداسي للمجرمين آخذاً العوامل البيئية بعين الاعتبار:

المجرم المجنون، المجرم الصرعي، المجرم السيكوباتي (المجنون خلقياً)، المجرم بالعاطفة، المجرم المعتاد، المجرم بالصدفة.

1- المجرم المجنون: وهو يربط هنا بين هذا النمط من المجرمين والأمراض العقلية وينصح بعلاجهم أو التخلص منهم، فالمجرم وفق هذا التصنيف هو الشخص الذي يرتكب الجريمة تحت تأثير المرض العقلي.

2- المجرم المعتاد: وهو ذلك الشخص الذي تعود على الإجرام نتيجة لعوامل ومسببات بيئية وليس بسبب تكوينه الجسدي. فالمجرم يكتسب نزعاته الإجرامية، وميولها الإجرامية نتيجة للظروف المحيطة به (إجرام مكتسب) (الوريكات، 2004).

3- المجرم الصرعي: وهو الإنسان المصاب بصرع وراثي.

وقد أكد لومبروزو على الصلة بين الصرع والجريمة منذ فحصه لحالة جندي قتل ثمانية من زملائه مصاب بالصرع. وفي هذا الفرض يتحول المجرم الصرعي إلى مجرم مجنون.

4-المجرم المجنون عقلياً(السيكوباتي): وهو الشخص الذي تتعدم لديه القدرة على التكيف مع المجتمع فيتصادم معه، ولا يكون أمامه إلا الوقوع في هاوية الجريمة.

5-المجرم العاطفي: مثل هذه الطائفة من المجرمين يرتكب جريمة ما لأسباب عاطفية خاصة مثل: الحب والغيرة والحقد والدفاع عن الشرف. تدفعهم أحياناً إلى ارتكاب الجريمة.

6-المجرم العرضي أو المجرم بالصدفة: وهو شخص يقع في الجريمة بسبب مؤثرات خارجية عارضة وليس لصفات داخلية أو عيوب خلقية، إذ يدان المجرم لارتكابه جريمة شكلية، ومثال ذلك الجرائم الاقتصادية.

لا يمكن لأحد أن ينكر أن هذه النظرية كان لها فضل السبق في دراسة جسم الإنسان من الناحية العضوية، بحثاً في ثناياه عن عوامل السلوك الإجرامي، ومع ذلك انتقدت هذه النظرية فقد قيل إن لومبروزو أسرف في تمييز المجرمين بصفات جسدية معينة، مما لا شك فيه أن في مثل هذه العيوب توجد في أشخاص غير مجرمين.

ثانياً – نظرية أرنست هوتون (Earnest Albert Hoton) (1887-1954):

كان لنظرية لومبروزو دوراً كبيراً في أوروبا وأمريكا فانتقدتها البعض ورأوا فيها قصوراً، وقبلها البعض الآخر و كان على رأسهم الأستاذ الأمريكي " هوتون" الذي أراد أن يؤكد صحة هذه النظرية فقام بدراسة ما يقرب من أربعة عشر ألف من المجرمين الذين أدينهم القضاء، و قام كذلك بدراسة مجموعة من غير المجرمين فنتبين وجود صفات خاصة موروثية يتميز بها المجرمون و تتعلق بشكل الأعضاء و مقاييسها، و استخلص هوتون من دراساته أن المجرمين بعضهم يتميز بارتكاب نوع معين من الجرائم تميزهم عن غيرهم من المجرمين، فمثلاً هناك صفات تميز مرتكب الجرائم التي تقع ضد الأشخاص، و صفات أخرى تميز مرتكبي الجرائم العرض و صفات تميز مرتكبي جرائم المال و غيرها من الجرائم.

وقد خلص هوتون في أبحاثه إلى وجود صفات انحطاطية موروثية (بيولوجية) يتميز بها المجرمين، هذه الصفات غير موجودة عند غير المجرمين وأن هذه الصفات تبدو واضحة في مقاسات أجزائهم الجسمانية، وأنهم يختلفون أيضاً في الملامح الخارجية ويبدو ذلك خصوصاً في لون العينين والأذن والشفة والجبهة، إضافة إلى اتصاف المجرمين بانحطاط جسماني حدده في حوالي مائة وسبع صفات مردها أساساً إلى عامل الوراثة، وبالتالي فإن الانحطاط والشذوذ البدني يدل على انحطاط عقلي وحتمية الإجرام وفق لنظريه هوتون (حبيب، 1990).

كما استخلص هوتون من دراساته إن من بين هؤلاء المجرمين يتميز مرتكبو نوع معين من الجرائم بصفات مشتركة، تميزهم عن يرتكبون جرائم من نوع آخر، فقد توصل إلى تصنيف ثلاثي للمجرمين فهناك صفات تميز مرتكبي جرائم التي تقع ضد الأشخاص كجرائم القتل، حيث يتميز هؤلاء بطول القامة ونحافة الجسم، فيما يتميز مرتكبي جرائم الاعتداء الجسدي بقصر القامة والوزن المفرط، في حين صغار الحجم يغلب عليهم جرائم السرقة والسطو (الوريكات، 2004).

وانتقدت نظرية هوتون على أنها أقامت أبحاثها على مجموعة من نزلاء السجون على أساس أن هؤلاء يمثلون المجرمين كلهم، والحقيقة غير ذلك فهؤلاء هم فقط الذين ثبت لدى القضاء إجرامهم ومن المؤكد أنه يوجد خارج السجون من ارتكب الجريمة ولم يكتشف أمره، أو قضى ببراءته لعدم كفاية الأدلة، ويوجد خارج السجون كثير من المجرمين الذين حكم عليهم بعقوبة الغرامة، أو حكم عليه بعقوبة سالبة للحرية مع إيقاف التنفيذ.

3-2-2الاتجاه النفسي في تفسير الجريمة

بالإضافة إلى النظريات السابقة التي أخفقت إخفاقاً ظاهراً في إعطائها إجابة واضحة عن الظاهرة الإجرامية، ظهر الاتجاه النفسي السيكولوجي الذي اتفق مع النظرية البيولوجية في أن العلة هي داخل الإنسان أي الشخصية الإجرامية، إلا أنه ربط

السلوك الإجرامي بالاضطرابات النفسية وعدم استواء الشخصية وأن المجرم هو شخص مريض ولا يستحق العقوبة بقدر ما يستحق العلاج، فلا يجب أن نسلب حريته بل يجب أن نعالجه. من أبرز علماء هذا الاتجاه سيغموند فرويد، وهو عالم في علم النفس وهو المؤسس الحقيقي والفعلي لعلم النفس الحديث، وكان الهدف من وراء أبحاثه هو إظهار التأثيرات واضطرابات الجهاز النفسي على السلوك الإنساني عامة، ومن ضمن السلوك الإجرامي.

نظرية سيغموند فرويد (Sigmund Freud) (1856-1939):

يجدر بنا مسبقاً التأكيد على أن فرويد لم يهدف بأبحاثه استخلاص نظرية مفسرة للسلوك الإجرامي فحسب، بل كل ما هنالك أنه أراد أن يظهر تأثير اضطرابات الجهاز النفسي للإنسان على السلوك البشري عاماً، ومنه السلوك الإجرامي. ونقطة البدء لدى فرويد هي كشفه عن أن للنفس البشرية مظاهر ثلاثة، نوضحها في الآتي:

1- قسم الذات الدنيا (الأنا الدنيا): هو ذلك القسم من النفس الذي يحوي الميول الفطرية والاستعدادات الموروثة والنزعات الغريزية، وتقف هذه الرغبات والميول فيما وراء الشعور أو اللاشعور، فإذا أراد الشخص أن يحيا حياة اجتماعية متوافقة مع المجتمع، فإما أن يكبت شهواته، وإما أن يعبر عنها بالأسلوب المقبول اجتماعياً. فإذا كان للشخص شهوة جنسية تتطلب إشباعاً، فإما أن يكبتها أو يعبر عنها في قالب النظام الاجتماعي المتعارف عليه، المسمى بالزواج.

2- قسم (الذات الشعورية) أو العقل (الأنا): هو الجانب العاقل من النفس، وهو الجانب الشعوري الذي يلمس الواقع، فهو يحاول أن يقيم نوعاً من الانسجام والتكيف بين النزعات الفطرية الغريزية من جهة، وبين العادات والتقاليد والمبادئ الاجتماعية من جهة أخرى، ويصدد العلاقة بين الذات والذات الدنيا، يشبه فرويد الذات بالفارس ويشبه الجانب الشهواني من النفس بالجواد الجموح الذي يدفع براكبه في أغلب الأحيان إلى الوجهة التي يريها، فوظيفة الفارس كبح جماح الفرس لغرض السيطرة عليها (حبيب، 1990).

3- قسم (الأنا العليا) أو الضمير: يمثل الجانب المثالي من النفس البشرية، حيث توجد فيه المبادئ السامية وتكمن الروادع التي تولدها القيم الدنية والخلقية والاجتماعية، وهو ما يعرف بالضمير، ومهمته مراقبة الأنا ومساءلتها عن أي تقصير في أداء وظيفتها التوجيهية للنزعات الفطرية، وتعتبر "الأنا العليا" أو ما يعرف بالضمير القوة الرادعة للنزوات والشهوات والغرائز البدائية، كما أنه يقوم بمراقبة "الأنا" في إدانتها لوظائفها وانتقاده أو تأنيبه إذا ما استجاب لنزوات الذات الدنيا. فهذه النفس هي النفس اللوامة.

ويرجع فرويد السلوك الإجرامي إما إلى عجز الأنا عن تكيف الميول الفطرية والنزعات الغريزية لدى الشخص مع متطلبات وتقاليد الحياة الاجتماعية، أو التسامي بها أو عن كبتها وإخمادها في اللاشعور، وإما إلى انعدام وجود الأنا العليا أو عجزها عن أداء وظيفتها في الرقابة والردع، أورد فرويد عدة أمثلة لما يحدث في جوانب النفس البشرية من خلل واضطراب نذكر منها عقدة أوديب وعقدة الذنب وهما كالآتي:

1- عقدة أوديب: من بين الغرائز الكامنة في نفس الشخص الغريزة الجنسية التي يختلف اتجاهها بحسب مراحل العمر المختلفة، ففي الطفولة الأولى تتجه إلى الطفل ذاته، فيحب نفسه ويعجب بها وفي مرحلة تالية تتجه نحو الغير فيميل الطفل في أول هذه المرحلة نحو أفراد من جنسه، ثم في فترة لاحقة تبدأ الغريزة الجنسية في النضوج وتتخذ وجهتها السليمة فيميل الشخص نحو الجنس الآخر، ويجد الطفل ضالته من الجنس الآخر في واحد من والديه فتحب الفتاة أباهما ويحب الفتى أمه.

2- عقدة الذنب: وتتحقق هذه العقدة النفسية، عندما يسيطر على الإنسان شعور بالذنب والتقصير بسبب مغالاة الجانب المثالي (الضمير) في معاملة الجانب الشعوري (الذات) نتيجة سيطرة استبدادية، فإذا غالى الوالدين في توبيخ الطفل وتوجيه

العقوبة القاسية له سواء عن طريق الضرب أو الكلمات النابية فإن مثل هذه التصرفات من الممكن أن تعمل خلافاً في الجانب المثالي للطفل (Healy, 1935).

وهكذا نجد أن نظرية فرويد اهتمت بجانب هام من جوانب الشخصية الإنسانية هو الجانب النفسي منها، هذا الجانب الذي يفسر في كثير من الحالات ارتكاب بعض الجرائم تحت تأثير هذه العوامل والاضطرابات النفسية. ومع ذلك تعرضت نظرية فرويد إلى النقد فمن ناحية لا توجد صلة حتمية بين الخلل النفسي والجريمة، فكثيراً ما يكون الشخص مريض النفس ولا يلجأ إلى الجريمة وقيل كذلك بأن هذه النظرية لا تستطيع أن تقدم برهاناً علمياً على صحتها (مصطفى، 1985).

3-2-3 النظرية الاجتماعية في تفسير الجريمة:

تتضمن المدرسة الاجتماعية العديد من النظريات التي حاولت تفسير وفهم ظاهرة الجريمة، وكل نظرية من هذه النظريات قامت بتفسير الجريمة من وجهة نظرها الخاصة التي تعكس المدرسة التي تنتمي إليها، إذ أنها ظلت ضمن الإطار العام المتضمن إرجاع مختلف أنواع السلوك الإجرامي إلى عوامل وأسباب اجتماعية، بحيث تم النظر إلى هذه العوامل على أنها العوامل الأساسية في تفسير الجريمة، ومن أهم هذه النظريات:

نظرية الأنوميا والبناء الاجتماعي عند إميل دوركهايم (Emile Durkheim):

طور هذه النظرية العالم والفيلسوف الفرنسي إميل دوركهايم صاحب نظرية الأنوميا (النظرية اللامعيارية) (1858-1917)، والذي قام من خلالها بدراسة للمجتمع دراسة دقيقة ودراسة العلاقة بين المجتمع وبين الفرد ضمن ذلك المجتمع، تعالج اتجاهات هذه المدرسة مشكلة السببية في إطار اجتماعي، يؤكد أهمية البيئة والظروف الاجتماعية والمادية في تطوير السلوك المنحرف، وبذلك فإنها تنقل مجال الاهتمام من الفاعل (المجرم) إلى مصدر الفعل الإجرامي وهو المجتمع، فضلاً عن العلاقة بين الإنسان والمجتمع وما يمكن أن يصيبها من توترات وخلل واعترا ب تتعكس في قدرة الفرد على الامتثال للقواعد والمعايير التي تضبط سلوكه.

وقد أشار دوركهايم إلى حتمية الظروف غير الطبيعية على المجتمع تولد ما اصطاح عليه (بالأنوميا) التي تعني فقدان وتحطم المعايير الاجتماعية الموجهة للسلوك وتدل على ضعف التماسك الاجتماعي وفقدان الأدوار الموجهة للسلوك قوتها وتحرم من شرعيتها، وتتسأ الأنومي بسبب أن تقسيم العمل المتزايد في المجتمع العضوي يفشل في إنتاج علاقات ذات أثر فاعل بين أعضاء المجتمع (عبود السراج، 1980).

لقد وضع دوركهايم أهم كتبه والذي سوف يؤثر في كتاباته ومستقبله العلمي سنة 1892 (تقسيم العمل في المجتمع وفرضيته الأساسية)، حيث يرى دوركهايم أن العلاقة بين الفرد والمجتمع تتحدد من خلال نوعين أساسيين من الأسس، التضامن الآلي (الميكانيكي) والتضامن العضوي، ففي المجتمعات التي تكون العلاقة القائمة بين أفراد المجتمع والقائمة على أساس الالتزام بالمعايير الاجتماعية، والخلقية، والقيم، والأفكار السائدة في المجتمع، يكون التضامن العضوي هو التضامن السائد في المجتمع ففي هذا النوع من التضامن يكون فيه أفراد المجتمع في حالة من الوحدة، وبذلك تسود نظرية الإنفاق بين أفراد المجتمع وهذا ما يميز المجتمعات البسيطة عن المجتمعات الصناعية، أما في المجتمعات التي تكون على درجة من التطور وتقسيم العمل نتيجة تطور تحسن الحياة وظهور متطلبات جديدة للحياة. هنا يكون الأفراد مختلفون من حيث الأفكار والمعتقدات التي يحملونها بحيث يكون لكل واحد منهم حرية في الاختيار والتعبير بالإضافة إلى الكثير من الأشياء. كما نقل في هذا النوع من المجتمعات درجة التضامن وتقل كذلك مستوى الالتزام بالمعايير الاجتماعية والخلقية السائدة في ذلك المجتمع، وفي هذا القالب المجتمعي الجديد الذي ينقصه التجانس الاجتماعي تنطلق العواطف، ويعيش الفرد في عزلة اجتماعية، ما يخلق حالة من اللامعيارية، أو اللانظام تحل محل التضامن السابق، وفي هذا القالب الاجتماعي يسهل ارتكاب الجريمة. وهذا ما

يسميه دوركهيم حالة الأنوميا، فعندما يكون مستوى التضامن والتنظيم الاجتماعي في حالة من الاختلال والاضطراب هنا يدفع الأفراد إلى تجاوز حدود ومتطلبات حياتهم وأهدافهم وهنا تنفقد المعايير والقواعد الاجتماعية قوة الإلزام على هؤلاء الأفراد ويتبع الشخص لشهوته ورغباته دون الاهتمام بالضوابط الاجتماعية ومن ثم يقوم بارتكاب أي نوع من أنواع الجريمة (الجوراني، 2017).

وفي دراسة دوركهيم للانتحار: فقد توصل إلى تصنيف الانتحار في:

الانتحار الأناني (Egoistic): يحدث هذا النوع من الانتحار عندما لم يعد الإنسان يجد سبباً للوجود في الحياة، ويشيع هذا النوع في المجتمعات إبان فقدانها التأثير على الأفراد جراء التغيرات السريعة، الأمر الذي يضعف ارتباطهم بالجماعة، وهذا ما يدفعهم للانتحار نظراً لشعورهم بالعزلة والانفراد أو الفردية.

الانتحار الإيثاري (Altruistic): ويتم لأن أساس الإنسان يبدو له قائماً فوق الحياة ذاتها، وهذا النوع ينتج عن فرط ارتباط الأفراد بالجماعة حتى أن الواحد منهم يعتبر مصلحة الجماعة هي مصلحته، ومن أمثال هذا ما يقوم به القوات المسلحة من عمليات انتحارية في وجه العدو فداء للمجموعة المقاتلة (الصالح، 2000).

الانتحار الأنومي (اللامعيارية) (Anomic): وينتج النوع اللامعيارية من الانتحار من نقص الانتظام في أنشطة الإنسان وما ينتج عن ذلك من معاناة، أما هذا النوع من الانتحار فيكون نتيجة للتغير السريع في المعايير والقيم وقواعد السلوك الاجتماعي التي تحدها الجماعة سلفاً، وهذا ما قد لا يجعل للحياة معنا الأمر الذي يقوده للانتحار.

ويرى دوركهيم في دراسته الشهيرة "الانتحار" (1897)، أن حالات الانتحار تزداد مع تزايد حالات الإفلاس أثناء الأزمة الاقتصادية. ولا يتوقف الأمر عند ذلك، فإن حالات الانتحار تزداد أيضاً خلال أزمات الثراء التي من نتائجها الزيادة المفاجئة في ازدهار البلاد التي تؤثر بدورها في الانتحار شأنها شأن الكوارث الاقتصادية (emile, 1951).

مما لا شك فيه أن رؤية دوركهيم للعلاقة بين اللامعيارية والجريمة المتمثلة في الانتحار كانت مهمة، لأنها أدت إلى إعادة التوجيه في دراسة الانتحار، فعند النظر إلى الانتحار كانعكاس الحالة اللامعيارية يمكن أن يعتبر نافذة على المجتمع وقيمه وبالمثل عند البحث في تفسير وتعليل للجريمة يمكن إدراك أهمية دراسة دوركهيم (الصالح، 2000).

نظرية الاختلاط التفاضلي أو المخالطة الفارقة عند أودين سذرلاند (Edwin Sutherland):

هو عالم اجتماع أمريكي وأستاذ بالجامعة الأمريكية. صاغ نظريته سنة 1939 حيث قالت النظرية بأن الشخص لا يولد مجرماً وإنما يكتسب الإجرام، فالسلوك الإجرامي سلوك مكتسب وليس موروثاً، وهو يتم عن طريق التدريب والتعليم فهي صنعة يتم احترافها بعد تعلمها، فالجريمة لا تقع بصفة تلقائية اعتباطية وإنما هي مكتسبة بعد الاختلاط بمجتمع الفاسدين والاحتكاك بالمجرمين والتعلم منهم والتدريب على يديهم واقتباس سلوكياتهم الإجرامية، وعندما يختلط الفرد مع نماذج المجرمين والأشرار في المجتمع فسلوك الجريمة ينتقل بالتعلم والتدريب شيئاً فشيئاً، وهو ما أسماه سذرلاند بالاختلاط الفارق، لأن هناك فرقاً بين من يختلط مع جماعة الفاسدين وبين من يختلط مع جماعة الصالحين، حيث تقوى مناعته ضد الجريمة ويتعلم الأخلاق والانضباط (الستار، 1985).

صاغ سذرلاند نظريته، ثم أضاف إليها صنفاً جديداً فيما أسماه جرائم ذوي الياقات البيضاء، حيث يتبوؤون مراكز اجتماعية راقية، كالوزراء والمسؤولين وقد لاحظ أن علم الإجرام يركز دائماً على الطبقة الضعيفة ولا يتطرق على جرائم النخبة، وربما كانت جرائمهم أكثر تأثيراً من جرائم قطعة خبز، ولذلك يرى سذرلاند أن جرائم أصحاب الياقات البيضاء أخطر من جرائم المجرمين البسطاء وقال أن إجرام أصحاب الياقات البيضاء هو إجرام خفي مستتر لا يظهر ولا يثير اضطراباً اجتماعياً كجريمة القتل في الشارع مثلاً، كما أنهم يبحثون عن الثغرات وربما هم من يضعونها عند التشريع خدمة مصالحهم الشخصية

حيث أن مكانتهم تسمح لهم بالتدخل في القرار السياسي أو التشريعي وسن القوانين وقد قيل (من يملك الاقتصاد يملك القانون)، كما أن جرائمهم فترتكب غالباً بعيداً عن أعين الناس في مكاتب مغلقة وتحت الكواليس. يرى سذرلاند أن الاتجاه البيولوجي والنفسي قد عجزوا عن تفسير هذا النوع من الإجرام، فأصحاب الياقات البيضاء ليس لديهم عيوب خلقية بل تجدهم في أحسن صحة ورغد عيش ويتمتعون بلباقة وحسن مظهر، ولا تظهر عليهم أي عيوب خلقية أو عضوية، والغاية من إجرامهم ليس بسبب العيوب الخلقية والعضوية، وإنما بسبب الطمع في الربح والثراء الفاحش. إلا أن هذه النظرية تعرضت للنقد، فسذرلاند يرى أن السلوك الإجرامي يعود للاختلاط الفارق، وإذا كان الاختلاط هو السبب في تعليم السلوك الإجرامي فكيف نفسر سلوك المجرم الأول فمن علمه فن ارتكاب الجريمة، ولماذا البعض لا يرتكبون الجريمة رغم اختلاطهم بالمجرمين، والعكس صحيح فبعض الناس يتربون تربية سليمة ويعاشرون الصالحين ومع ذلك يرتكبون الجرائم. اتضح من خلال دراسة الاتجاه الاجتماعي في تفسير الجريمة، أنه يربط الظاهرة الإجرامية بعامل واحد وهو العامل الاجتماعي بعينه، فكل نظرية ركزت على عامل بعينه وقامت بإغفال بقية العوامل، فكانت نظريات أحادية النظرة أهملت العوامل الأخرى، وكانت تعطي تفسيراً جزئياً لنمط معين من الجرائم.

4- التفسير التكاملي للظاهرة الإجرامية، وأهمية التعاون بين النظريات المختلفة في تفسير السلوك الإجرامي.

عرضنا فيما سبق بعض النظريات في ميدان الدراسات الجنائية والتي حاولت تفسير وتحليل ظاهرة الجريمة سواء بصفتها ظاهرة فردية أم بصفتها ظاهرة اجتماعية، ومن خلال البحث التحليلية التاريخية يتبين أنه لا يمكن إسناد الظاهرة الإجرامية إلى عامل واحد سواء كان عاملاً فردياً أو اجتماعياً. ويعزى البعض قصور تصور النظريات السابقة عن إدراك وتفسير ظاهرة الجريمة في مجملها تفسيراً شاملاً إلى عدم إدراك إشكالية تفسير الجريمة على وجهها الصحيح من جهة، وإلى هيمنة فكرة "الحتمية" في مجال الدراسات الإجرامية من جهة أخرى.

فمن ناحية أولى، لم توضع إشكالية تفسير الظاهرة الإجرامية في موضعها الصحيح. ذلك أن المقصود بهذه الظاهرة المجرم والجريمة معاً، أي الفاعل والفعل، وليس من المتصور وجود أحدهما دون الآخر. فمجرم دون جريمة أو وجود جريمة دون مجرم أمر غير جائز عقلاً أن يكون، وبالتالي فإن بحث عوامل الظاهرة الإجرامية في الفعل دون الفاعل أو في الفاعل دون الفعل، يعتبر اجتزاء للحقيقة وقصور على شق منها دون الشق الآخر، من هنا كان خطأ النظريات العضوية والنفسية من حيث نظرت لظاهرة الجريمة من زاوية الإنسان وحصرت أسباب الإجرام فيه، كذلك خطأ المذهب الاجتماعي في النظر إليها من زاوية الجماعة وحصرت أسباب الجريمة في العوامل الاجتماعية والبيئية. ويخلص هذا الرأي إلى ضرورة النظر إلى الجريمة على أنها نابعة من إنسان يعيش في مجتمع، أي اعتبارها ظاهرة فردية - اجتماعية في آن واحد.

ومن ناحية أخرى يكمن قصور النظريات السابقة في هيمنة فكرة "الحتمية" في تفسير السلوك الإجرامي، وكان نتيجة ذلك اتجاه أنصار كل من اعتبروا أن العوامل العضوية أو النفسية، أو الاجتماعية (على التوالي) تفضي بالحثم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.

ومن أجل تقادي هذه العيوب وحرصاً على تحقيق تفسير تكاملي للظاهرة الإجرامية، لا بد من تضافر جهود جميع المتخصصين في ميادين البيولوجيا وعلم النفس والاقتصاد والاجتماع، مع اقتران الدراسات النظرية بالدراسات العلمية الميدانية من أجل الوصول إلى نتائج مهمة على صعيد تفسير السلوك الإجرامي، حيث يكون جامعاً لجميع المدارس والنظريات السابقة.

ومن خلال ما تقدم سوف نتحدث عن أهم النظريات ذات الطابع التكاملي، ومن أهم رواد هذا الإتجاه العلامة الإيطالي دي توليو صاحب نظرية الاستعداد الإجرامي، وقد سبق دي توليو في الحديث عن الإتجاه التكاملي في تفسير ظاهرة الجريمة أنريكو فيري.

نظرية الاستعداد الإجرامي لدى دي توليو "Benigno Di Tullio"

قدم دي توليو تفسيراً متميزاً، لظاهرة الإجرام تعتمد على فكرة التكوين الإجرامي الفطري أي وجود استعداد طبيعي لدى الفرد يدفعه إلى ارتكاب الجريمة إذا اقترن بالظروف البيئية المساعدة على الكشف عنه، وكلما ازداد تأثير هذه الأخيرة كلما قل شأن العوامل الفردية والعكس صحيح أيضاً، فالاستعداد الجرمي السابق هو الذي يفسر وقوع الجريمة إذا ما تعرض لمؤثرات خارجية كافية لإظهاره. وقد يكون مثل هذا الاستعداد فطرياً دائماً ينتج السيطرة لقوة الدفع إلى الجريمة على قوة منعها، كما هو الحال عند طائفة المجرمين الخطرين ومن اعتاد على الإجرام، وقد يكون عرضياً مؤقتاً يتيح لقوة الدفع سيطرة عرضية على قوة المنع كما هو الحال لدى طائفة المجرمين بالصدفة أو بالعاطفة، وقد تلوه طبقة كثيفة من الضوابط الاجتماعية تجعله في حالة ركود لتوافر القدرة على مقاومته من خلال تكيف الشخص مع ضرورات الحياة ومتطلباتها والقيم السائدة في المجتمع. ويمكن التعرف على الاستعداد الإجرامي عند الأفراد من خلال دراسة شخصيتهم من الناحية العضوية والنفسية حيث تبدو عيوبها واضحة في تكوين أعضاء الجسم الخارجية، وفي تأدية الأعضاء الداخلية لوظائفها، ومنها إفرازات الغدد وخلل الجهاز العصبي، وفي النشاط الغريزي الشاذ الذي يلاحظ عند المجرمين ويؤثر على سلوكه ويدفع بهم إلى هوة الإجرام (عبد المنعم، 2005).

هكذا نجد أن دي توليو اعتمد في تفسيره لظاهرة الإجرام على عنصرين أساسيين، أحدهما يتعلق بالتكوين الفردي بالاستعداد الجرمي، والآخر يتعلق بظروف البيئة التي قد تحركه وتدفع به إلى الوجود بشكل سلوك إجرامي، وهذا الأمر وضع النظرية في موقع آثار اهتمام وتأيد الكثير من الباحثين في هذا الحقل لأنها جمعت بين الاتجاهين البيولوجي والاجتماعي في تفسير ظاهرة الجريمة.

بالإضافة إلى دي توليو نجد أنريكو فيري صاحب نظرية التشبع الإجرامي حيث يرى أن الجريمة تقع بفعل عوامل شخصية طبيعية واجتماعية، فالعوامل الشخصية: عبارة عن تكوين العضوي، والفيزيولوجي والنفسي للمجرم وحالته المدنية وطبقته الاجتماعية... والعوامل الطبيعية: عبارة عن البيئة الجغرافية بكافة عناصرها كالمناخ، والتضاريس واختلاف الفصول الأربعة، والعوامل الاجتماعية: منتشرة وتظهر في نظامي الأسرة وكثافة السكان والتنظيم الاقتصادي.

وعلى اعتبار أن الظاهرة الإجرامية هي ثمرة العوامل الفردية والاجتماعية، والنفسية معاً، من الخطأ الواضح أن نركز على سبب واحد وأن نغفل الأسباب الأخرى، فالجريمة ليست واحدة وأسباب الجريمة ليست واحدة، ولكل مجتمع ظروفه أحواله وتناقضاته، والمجتمع هو الذي يحدد تناقضاته وصراعاته، وهو الذي يولد أسباب الجريمة منه بالطريقة التي تكون منسجمة مع واقعه الاجتماعي، ونقطة الضعف في جميع النظريات التي تدخل في إطار المذهب الفردي والاجتماعي أنها ركزت على جانب واحد من جوانب الخلل في تكوين الإنسان العضوي أو النفسي أو الاجتماعي، والخلل متكامل، لأن الإنسان المشوه عضوياً يؤثر ذلك التشويه في نفسيته فيعزل عن المجتمع، ثم تؤدي العوامل الاجتماعية دورها في تعقيد المشكلة فيحدث الصراع في داخله، فهو أمام خيارين إما الاستسلام والانكفاء، أو أن يواجه المجتمع بشعور التحدي وبمواقف خارجة عن إطار السلوك الاجتماعي الذي يعترف في المجتمع، وهنا يقع في السلوك الإجرامي المخالف لقيم المجتمع (النبهان، 1989).

5-النتائج:

لقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- في نهاية هذه البحث يمكن القول: جميع النظريات التي تناولت الظاهرة الإجرامية وقعت في خطأ الحتمية الإجرامية وإرجاعها إلى منطوق النظرية التي انطلقت منها، فنجد المدرسة البيولوجية قد قالت بالحتمية البيولوجية في تفسير السلوك الإجرامي، كذلك الأمر بالنسبة إلى المدرسة النفسية التي قامت بإعلاء من شأن العوامل النفسية والغريزية الجنسية وما يتصل بفترات الطفولة الأولى، وأثرها المطلق في تفسير السلوك الإنساني عامة والإجرامي خاصة، والأمر ذاته عند المدرسة

الاجتماعية التي قالت بالحمية الاجتماعية للظاهرة الإجرامية، فال تفسير الاجتماعي يركز على العوامل البيئية، والعلاقات الاجتماعية وأثارها على البنية والتنظيم الاجتماعي والتفكك الاجتماعي وثقافة المجتمع، إضافة إلى حالات الاضطراب التي تصيب النظام ويسبب حالة من اللانظام (اللامعيارية) وعملية تعليم السلوك الاجرامي، وفق ما ذكرناها سابقاً.

- أن بلوغ نسق نظري عام وشامل يتسم بالعمومية، بحيث يسمح باشتقاق تعميمات على حالات متباينة من المواقف الإجرامية، أمر غاية في الصعوبة، بالرغم من ذلك لا يزال باب البحث في هذا الخضم مفتوحاً، فاتخذ الباحثين والعلماء مسالك أخرى أكثر تحديداً ودقة في دراستهم لهذه الظاهرة من تلك المسالك التي اتبعها علماء الإجرام الأوائل، وإن مرد ذلك لتعدد أبعاد هذا الضرب من السلوك، إضافة إلى تباين المجتمعات في تجريمها للسلوكيات أو القاعدة التجريبية التي تعتمد عليها، وربما يرد ذلك إلى التباين الاجتماعي والسياسي الثقافي بين هذه المجتمعات.، إضافة إلى درجة تطور التفكير العلمي في كل مرحلة تاريخية.

- إضافة إلى ذلك فمن خلال هذا البحث يتبين لنا أن هناك الكثير من العوامل التي تؤثر في السلوك الإنساني بشكل عام، وتسهم في حدوث ظاهرة الانحراف على اختلاف المجتمعات، وقد تكون هذه العوامل خارجية مثل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحيطة بالفرد، أو العوامل الطبيعية الجغرافية التي يعيش فيها أو يتأثر بها، وقد تكون هذه العوامل داخلية مرتبطة بالفرد وتكوينه الصحي والنفسي، كقدراته العقلية وخصائصه البيولوجية وتكوينه النفسي.

- هناك علاقة بين النظريات العلمية التي فسرت طبيعة السلوك الإجرامي ودرجة تطور المعرفة والتفكير الإنساني عبر مراحل التاريخ المختلفة، فكل مرحلة تاريخية فسرت السلوك الإجرامي انطلاقاً من درجة التطور التفكير العلمي لديها، انطلاقاً من مرحلة التفكير غير العلمية وصولاً إلى المرحلة العلمية المفسرة للسلوك الإجرامي.

6-التوصيات:

- لا بد من التأكيد من أجل فهم الظاهرة الإجرامية فهماً دقيقاً وصحيحاً، لا بد من أن ندرس السلوك الإجرامي دراسة دقيقة من خلال التمحيص والبحث في جميع العوامل والأسباب التي قد تؤثر في حدوثه. و هنا يتعين لفهم الفعل الإجرامي أن ندرس الموقف المباشر الذي أدى إلى حدوث الجريمة، فقد يكون الموقف الإجرامي يخضع لعوامل داخلية ترجع إلى ذات المجرم وتتصل بانفعالات نفسية تصيب الشخصية وتتهيئ لحدوث الجريمة: كالغيرة، وكبت الغرائز، والغضب الشديد والاضطرابات، والعقد النفسية، أو قد يخضع لظروف بيولوجية عضوية من خلال الربط بين الفعل الإجرامي والملاحم والصفات الجسدية الشاذة للمجرم التي تختلف عن غيره من الناس الأسوياء، أو قد يخضع لعوامل خارجية اجتماعية محيطة بالفرد من البيئة سواء أشخاص أو ظروف مادية واجتماعية مهينة محيطة به، وهكذا لم يحظ الموقف الإجرامي بالاهتمام الكافي من قبل علماء الجريمة الذين ركزوا في دراستهم على عوامل بعينها دون الانتباه إلى العوامل والمسببات الأخرى، ولنتمكن من فهم ودراسة السلوك الإجرامي لا بد من البحث في العوامل المسببة مجتمعة، في إطار التفاعل والتشابك والترابط فيما بينها، فتفاعل العوامل الداخلية المرتبطة بالفرد مع العوامل الخارجية المحيطة هو الذي يسهم في فهم السلوك الإجرامي وإمكانية التنبؤ بارتكاب الفعل الإجرامي من عدمه.

- ونستطيع أن نؤكد على أن جميع النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي جميعها تكمل بعضها الآخر، فلا يمكن النظر للسلوك الإجرامي نظرة أحادية الجانب، فالسلوك الإجرامي ما هو إلا محصلة عوامل، عقلية، ونفسية، وبيولوجية، واجتماعية، ساهمت في ارتكابه مما يدعو إلى أهمية الأخذ بالاتجاه التكاملي في تفسير السلوك الإجرامي، حيث يقوم هذا الاتجاه على دراسة العلاقة بين عدد من العوامل الداخلية والخارجية الخاصة بالمجرم لإظهار ما قد يوجد بينها من تفاعل قد يؤدي إلى ارتكاب نوعية معينة من الجرائم، أو احتمال إقدام شخص على ارتكاب جريمة معينة.

المراجع:

- 1- أبو توتة، عبد الرحمن. علم الاجرام. مكتبة الجاهي، بيروت، 1999.
- 2- احسان، محمد الحسن. الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي. بيروت، دار الطليعة، 1992.
- 3- بلال، أحمد عوض. النظرية العامة والتطبيقات. دار الثقافة العربية، 1979.
- 4- بهنام، رمسيس. المجرم تكويناً وتقويماً. دار المعارف، الاسكندرية، 1983.
- 5- بهنام، رمسيس. علم الوقاية والتقويم. دار المعارف، الاسكندرية، 1987.
- 6- حبيب، محمد شلال. أصول علم الاجرام. دار الحكمة، بغداد، 1990.
- 7- حسني، محمد نجيب. دروس في علم الاجرام وعلم العقاب. دار النهضة العربية، القاهرة، 1988.
- 8- خلف، محمد. مبادئ علم الاجرام. دار المعرفة، القاهرة، 1986.
- 9- سلامة، مأمون محمد. أصول علم الاجرام والعقاب. دار الفكر العربي، 1997.
- 10- عبيد، حسنين. الوجيز في علم الاجرام وعلم العقاب. دار النهضة العربية، 1976.
- 11- الصالح، مصلح. النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية. منشورات الحلبي، الاردن، 2000.
- 12- الفول، حسين علي. علم النفس الجنائي. دار الفكر العربي، القاهرة، 2003.
- 13- الستار، فوزيه عبد. مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب. المكتبة الجامعية، بيروت، 1985.
- 14- مصطفى، عبد المجيد كارة. مقدمة في الانحراف الاجتماعي. مطبعة العربي، بيروت، 1985.
- 15- الوريكات، عايد عواد. نظريات علم الجريمة. دار الشروق، عمان، 2004.
- 16- النبهان، محمد فاروق، مكافحة الاجرام المنظم. المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، 1990.
- 18- Alexande.F. Roots OF crime, Wiley ,New York,1935.
- 19-Durkheim,E, Suicide:aStudy in Sociology . Routledge and Kegan Paule ,London,1951.